مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

دراسة

استراتيجية بايدن تجاه أوروبا

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2021

استراتيجية بايدن تجاه أوروبا

المقدمة

شرع الرئيس الأمريكي جو بايدن في جولته الأوروبية بأهداف واضحة ومحدودة ترتكز على احياء وحدة الشراكة عبر الأطلسي في مواجهة الخصوم القدامى والجدد (روسيا والصين على التوالي)، ولإضفاء الوضوح والقدرة على التنبؤ في جهد مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو استراتيجية الاستقرار، وتحديد مسار مشترك لمعالجة بعض التحديات العالمية طويلة الأجل التي يواجهها كلا الجانبين. إلى جانب الدفع نحو التماسك عبر الأطلسي-بالتأكيد وفق الرواية الامريكية- على أنّ الديمقراطيات الغربية كانت تقاتل ضد منافسين سلطويين وهي الان تعيد تأكيد قيادتها في النظام الدولي. تم استقبال رسالة بايدن بشكل إيجابي أوروبيا، وبسبب صدمة أربع سنوات من السياسة الخارجية غير المنضبطة للرئيس السابق دونالد ترامب، كان الأوروبيون حريصون على التعبير عن ارتياحهم لما اعتبروه عودة أمريكا. بطبيعة الحال، كشف الشركاء عبر الأطلسي عن خلافاتهم المعتادة عند الاستجابة للدعوة إلى الوحدة. أدت المصالح الوطنية ورؤية الأوروبيين الأكثر دقة للمواجهة بين القوى العالمية إلى بعض المناقشات المطولة حول البيانات التي اختتمت القمم الثلاثة بين مجموعة الدول السبع وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومع ذلك، خرج الأوروبيون من هذا التسلسل الكامل للأحداث متأثرين بالكفاءة المهنية المطلقة للإدارة الأمريكية الجديدة. أعطى الانضباط والكفاءة اللذان ظهرا خلال الزيارة بأكملها، من التحضير إلى اللوجستيات على الأرض - خاصة حول الاجتماع الأمريكي الروسي في جنيف - شعورًا مطمئنًا للمسؤولين الأوروبيين بأنهم يشاركون مرة أخرى مع فريق دبلوماسي أمريكي موثوق.

لكن يبدو أنه لايزال هناك شعور بان هناك اعمال غير مكتملة في اعقاب جولة بايدن. ربما يكمن جزء من هذا الانطباع في التوقعات غير المتطابقة التي كانت موجودة حتى قبل اجتماعات القمة. جاء الأمريكيون إلى أوروبا لإعادة بناء التماسك عبر الأطلسي وإظهار التزام الدول الغربية بتعزيز الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحر. بالنسبة للدبلوماسيين الأمريكيين، لم تكن زيارة بايدن إلى أوروبا هي الوقت المناسب لبدء مناقشات متعمقة حول أي أجندة مفصلة. على العكس من ذلك، كان الأوروبيون يأملون في الحصول على بعض الثمار المتدلية في النزاعات التجارية الجارية وبعض الاتفاقيات، على سبيل المثال بشأن حظر الفحم لمعالجة تغير المناخ. بعبارة أخرى، كان أحد الأطراف مدمنًا على السرد، بينما توقع الآخر بعض النتائج الملموسة على الأقل (لكن حصل على واحدة فقط، مع تعليق النزاع بين إيرباص وبوينغ).

يبدو أنّ الصلة التي لا غنى عنها بين النوايا الحسنة والعمل الملموس مفقودة حتى الآن. قد تكون الرسالة الامريكية وصلت الى الأوروبيين كما أرادها بايدن، لكنها ربما اعتمدت كثيرًا على العموميات. يمكن القول إن زيارة بايدن جاءت في وقت مبكر جدًا بالنسبة لاجتماعات القمة لتحقيق نتائج في هذه المرحلة. لكن الإجماع الواسع للغاية الذي تم التوصل إليه خلال الزيارة يترك مساحة كبيرة يجب ملؤها إذا كان الجانبان يرغبان حقًا في العمل معًا.

يبقى انّ الملفات المعقدة التي يختلف على كيفية التعامل معها الطرفين الأمريكي والاوروبي لا تزال تشكّل أساس المشكلة والتي يبدو ان الإدارة الامريكية-على الرغم من القدرات الدبلوماسية التي يشهد لها الأوروبيون-لم تنجح في ادارتها. من اهم هذه الملفات، التعامل مع من تعتبرهم الولايات المتحدة الامريكية منافسين او خصوم او أعداء. يبدو ان الاختلاف في التصنيف وفي السلوك هو أحد أكبر التعقيدات التي لا يمكن للأوروبي تجاوزها الى الان.

الفهرس:

1- **أهداف وتوجهات جولة بايدن الأوروبية**
2- **التعامل مع الصين**
3- **الانسحاب من أفغانستان**
4- **بعد اسقاط أمريكا لصفقة الغواصات بين فرنسا وأستراليا: ازمة ثقة ام ذهاب نحو الانفصال الاستراتيجي؟**

1- أهداف وتوجهات جولة بايدن الأوروبية

يشير منذر سليمان في مقال نشره المركز الأمريكي-العربي للدراسات[1] الى أنّ "الإعداد للجولة الخارجية الأولى للرئيس جو بايدن كأنّما استغرق 50 عاماً"، بحسب الناطق باسم البيت الأبيض جن ساكي، لتسويق خبرته السياسية الطويلة أمام نظرائه وجمهور الأوروبيين، مقارنةً مع سلفه. وقد شملت الجولة جملة لقاءات رفيعة المستوى، توّجها لقاء قمة بين رئيسي الدولتين العظميين جو بايدن وفلاديمير بوتين. وقد درجت العادة في اللقاءات الدولية ذات الطابع الاستراتيجي تصعيد كل طرف خطابه السياسي عما ينوي نقاشه وتحقيقه مع خصمه.

مهّد الرئيس جو بايدن للأجواء الداخلية الأميركية بنشره مقالاً في صحيفة "واشنطن بوست"، ركّز فيه على أهمية التحالفات عبر الأطلسي "بقيادة واشنطن"، وتعزيز قدرة "المؤسّسات الديموقراطية على مواجهة التهديدات والتصدي لتحديات الأعداء في العصر الحديث"، مؤكّداً في خلاصته أنّ "الإجابة هي نعم. لدينا فرصة لإثبات ذلك هذا الأسبوع في أوروبا"[2].

تدرك مراكز القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي الأميركي بشدة المدى الذي وصلت إليه الدول الأوروبية المختلفة من "خيبة أمل وشكوك في سياسات الإدارة السابقة"، وخصوصاً في ملفات بارزة، أهمها اشتراط واشنطن زيادة مساهمة دول حلف الأطلسي في كلفة الدفاع المشترك إلى معدل 2،5% من ناتجها القومي، وفرض الرسوم الجمركية، وانسحاب واشنطن من المعاهدات الدولية – الاتفاق النووي واتفاقية المناخ. وعليه، تعلّق النخب السياسية آمالاً كبرى على نجاح

[1] https://thinktankmonitor.org/weekly-report/analysis-arabic/page/2/

[2] https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/06/05/joe-biden-europe-trip-agenda/

مساعي الرئيس بايدن في ترميم العلاقات عبر الأطلسي وإصلاحها من ناحية، والتغلب على تحديات جائحة كورونا، نظراً إلى التراجع الملحوظ الذي ألحقته بالاقتصاد الأميركي والعالمي.

في السياق عينه، تباعدت أولويات دول الحلف الأساسية، ألمانيا وفرنسا، اللتين عزفتا عن الانخراط في صراع واشنطن وبكين وما يستدعيه من مهام عسكرية رديفة للتواجد الأميركي في المياه والقواعد الآسيوية، بينما انفردت بريطانيا بإرسالها حاملة طائراتها الحديثة "الملكة اليزابيث"، وعلى متنها سربا طائرات مقاتلة من طراز "أف-35"، لتعزيز التواجد العسكري الأميركي مقابل الصين.

- من أبرز معالم تباين الأولويات على جانبي الأطلسي توقيع المجموعة الأوروبية "الاتفاق الشامل حول الاستثمار" مع الصين، عقب فوز بايدن، بعد مفاوضات طويلة استغرقت 7 سنوات، وتجميده حديثاً على خلفية الضغوط الأميركية المكثّفة على الصين.
- تشير مراكز المؤسّسة الحاكمة في واشنطن إلى "تخوّف الدول الأوروبية" من التماهي مع السياسات الأميركية في المرحلة الراهنة، نظراً إلى خشيتها من عودة الحزب الجمهوري بتياره اليميني المتشدّد إلى السلطة، ليس في الانتخابات الرئاسية في العام 2024 فحسب، بل في الانتخابات النصفية في العام المقبل أيضاً، بحسب ما تتناقله المؤشرات واستطلاعات الرأي العام.
- اعتبر الأوروبيون إقحام الرئيس الأميركي نفسه إلى جانب سياسات لندن الأخيرة أمراً غير مبرر، وذلك بإعلانه تأييد توجهات رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون فيما أطلق عليه سياسة تصدير "النقانق والشرائح الدسمة" إلى إيرلندا الشمالية التي تعارضها الدول الأوروبية بشدة، على خلفية الاحتقان العام، جراء انسحاب لندن من الاتحاد الأوروبي.

في هذا الصدد، أوضحت النشرة السياسية اليومية المتخصصة في شؤون الكونغرس "رول كول Roll Call" ما يدور من قلق في أروقة السياسة الأوروبية حيال تداعيات "اندفاع الحزب الجمهوري نحو اليمين، والذي لم يشهد تراجعاً منذ خسارة الرئيس دونالد ترامب إعادة انتخابه"، وما سيترتب عليه من تكرار التجربة الإقصائية السابقة.[3]

ما يدركه الأوروبيون أيضاً، بحسب النخب السياسية الأميركية، أن نسبةً ضئيلةً نسبياً من أصوات الناخبين الأميركيين شكّلت الفارق لخسارة الحزب الجمهوري، وهو ما أوضحته صحيفة "واشنطن بوست" حين قالت إنّ "الجمهوريين اقتربوا من السيطرة" على السلطتين التشريعية والتنفيذية في واشنطن، "بفارق 90،000 صوت" [4]ولولا تفشي جائحة كورونا وسوء إدارتها ربما، لتمكّن الجمهوريون من "تحقيق هدفهم"، كما تعتقد دوائر سياسية متعددة في واشنطن.

[3] رول كول 9 حزيران/يونيو 2021.
[4] https://www.washingtonpost.com/national/world-digest-feb-9-2021/2021/02/09/dbc6ab54-6ae7-11eb-9f80-3d7646ce1bc0_story.html

وأردفت "رول كول"، نقلاً عن "مركز التقدم الأميركي"، قائلة: "ألاوروبيون قلقون من أن عودة أميركا قد تكون مؤقتة"، للدلالة على شعار الرئيس بايدن بأنّ بلاده "عادت" لتتبوأ مركزها الدولي السابق. وشاطره الرأي "مجلس الأطلسي- في واشنطن وقراءته لتوجهات "الأوربيين وشعورهم بالخيبة في الأشهر الأولى لإدارة الرئيس بايدن" في عدد من الملفات الرئيسية، واعتقادهم الشائع بأنّ نزعة "أميركا أولا" التي روّجها الرئيس السابق ترامب "لم تأتِ من فراغ"، بل هي من صلب "الاستثنائية الأميركية"، بحسب شارلز كوبشان، المدير الأسبق للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي خلال ولاية الرئيس أوباما، والباحث البارز في "مجلس العلاقات الخارجية" المرموق.

رصدت الدوائر السياسية الأوروبية تباين تصريحات الرئيس الأميركي مع أفعاله وسياساته المعلنة، وخصوصاً تشديده على نيّته العمل بصورة جماعية، بينما "تصرّف على انفراد في عددٍ من المواقف، من دون التنسيق المسبق مع الشركاء الأوروبيين"، أبرزها إعلانه انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان في شهر نيسان/إبريل الماضي على انفراد، ما دفع ألمانيا إلى "الإسراع في بلورة خطة انسحاب منظمة لقواتها منها، والتي يبلغ تعدادها 1،300 جندي".

آخر الحوادث بالنسبة للأوربيين كان إعلان الرئيس بايدن، من دون أدنى تنسيق معهم، "تنازل الولايات المتحدة عن براءات اختراع لقاحا مضادة لفايروس كورونا".[5]

في موازاة ظاهرة بروز اليمين الأميركي المتطرف، تشهد أوروبا صعوداً ملحوظاً لـ "اليمين المتطرف" الذي استطاع الوصول إلى الرايخستاغ (البرلمان) الألماني لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتعاش النزعات الانفصالية داخل "المملكة المتحدة" بعد بريكست. ويبدو أن المشهد الفرنسي- لا يقل سوءاً عن نظيره في ألمانيا، فمن المتوقّع أن يواجه الرئيس إيمانويل ماكرون منافسته المرشحة اليمينية مارين لوبان في الانتخابات الرئاسية المقبلة، والتي تشير استطلاعات الرأي الفرنسية إلى أن "حظوظها أفضل بكثير من انتخابات العام 2017".[6]

➢ مجموعة الدّول السبع

مهّد البيت الأبيض لحضور الرئيس بايدن لقاء مجموعة "الدول السبع" الصناعية كمقدّمة لفرض الأجندة الأميركية على اللقاء الذي تحضره الدول الغربية، إضافة إلى "كوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا واستراليا والهند"، عقب دعوتها لأول مرة بصفة "ضيف"، تحشيداً للتوجه الأميركي المناهض للصين وروسيا. وأوضح بيان البيت الأبيض أن الرئيس بايدن ينوي الحصول على تأييد تلك الدول لخطة "إعادة بناء العالم بشكل أفضل"، لمنافسة خطة "طريق الحرير الجديدة" الصينية، بحسب بيان البيت الأبيض في 12 حزيران/يونيو 2021. لتسويق تلك الرؤيا الأميركية، تبنّى البيان الختامي للمجموعة خطّة "تبرّع الدول السبع إلى الدول النامية بنحو مليار جرعة لقاح مضاد لكورونا، تكون حصّة الولايات

[5] https://www.nytimes.com/2021/05/05/us/politics/biden-covid-vaccine-patents.html

[6] وكالة "رويترز" للأنباء، 9 نيسان/إبريل 2021.

المتحدة منها 500 مليون جرعة"، وتسليم "200 مليون جرعة مع نهاية العام الحالي"، مع ما يترتب عليها من إنشاء صندوق مالي "لمساعدة الدول المحتاجة".

أهمية تكتل "الدول السبع" ومستقبلها لا يزالان قيد البحث، وسط انتشار شكوك داخل النخب السياسية الأميركية في جدوى تلك المجموعة، في ضوء المتغيرات والتطورات الدولية، وخصوصاً أن العنوان الرئيسي- لأجندتها يتمحور حول "إدامة التوتر مع روسيا والصين"، بينما يواجه القادة الأوروبيون "قائمة طويلة من التحديات الداخلية، أبرزها إدارة تداعيات بريكست والمحافظة على قدر معقول من التماسك الداخلي، في ظلّ تصاعد النزعات القومية"، بحسب وصف "مجلس العلاقات الخارجية" في 8 حزيران/يونيو 2021.

لإنقاذ سمعة الولايات المتحدة وهيبتها المتدهورة "ينصح" رئيس مجلس العلاقات الخارجية، ريتشارد هاس[7]، صنّاع القرار بتبنّي "تكتّل جديد من القوى، يضم الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا، ويضع نصب عينيه التعاون العملياتي، عوضاً عن التحالفات الإيديولوجية"، وتكون مهمّته "بحث إدارة القضايا ذات الطابع العالمي، مثل الاقتصاد والأمن الدوليين وسياسة الطاقة". إنها شهادة واضحة بانتفاء غرض انشاء التكتل الغربي في مواجهة صعود روسيا والصين.

➢ قمة بايدن وبوتين

توّج الرئيس بايدن جولته الأوروبية بلقاء قمة مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في جنيف في 16 حزيران/يونيو، تزاحمت فيها الملفات الدولية والثنائية، وكذلك "الاستقرار النووي الاستراتيجي والصراعات الإقليمية"، بيد أنّ توقعات الطرفين بنتائج ملموسة تبقى باهتة ومتواضعة، كما جاء على لسان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي قال: "ليس لدى روسيا توقّعات مبالغ بها" لنتائج القمة، على الرغم من أهمية المحادثات المباشرة بينهما.

انّ الاستراتيجية الأميركية الثابتة، تعتبر الصين، لا روسيا، مصدر التهديد الرئيسي- عالمياً للولايات المتحدة، التي يدعو بعض مفكّريها الاستراتيجيين إلى اتّباع نهج "تحييد روسيا عن الصراع المباشر، وإبداء بعض الليونة تجاهها"، ما فسّره البعض "تنازلاً" من الرئيس بايدن عن معارضة بلاده لمشروع أنبوب الغاز الروسي إلى ألمانيا "نورد ستريم-2"، وفي الطرف الآخر تأكيد منه، قبل بدء جولته الأوروبية، أنّ "مسألة الهجمات الإلكترونية ستكون مدرجة" على جدول أعمال نقاش الجانبين، وفي الخلفية "تأكيد مكتب التحقيقات الفيدرالي تورط مجموعة قرصنة الكترونية مرتبطة بروسيا في استهداف أكبر شركة لحوم في العالم، وتقديم مجموعة "ريفيل" إلى العدالة"، 3 حزيران/يونيو 2021. وأكدت الناطق باسم البيت الأبيض جن ساكي أن الرئيس بايدن "سيبحث مع الرئيس بوتين" قضية الأمن السيبراني، في ظلّ الهجوم الإلكتروني على شركة اللحوم المذكورة في 3 حزيران/تموز 2021.

[7] https://www.wsb.com/speakers/richard-haass/

وإمعاناً في نقل الرسـالة بوضـوح، صرّح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لشـبكة "سي أن أن"، الناطقة باللغة الإسبانية، أنه "يتعيّن على روسيا وقف الهجمات الإلكترونية"، وذلك في 4 حزيران الجاري، بينما قال الرئيس الأميركي في وقت سابق: "في الوقت الحالي ليس لدى المخابرات الأمريكية أيّ دليل على تورط روسيا في الهجوم على مشغل خط أنابيب كولونيال".

2- التعامل مع الصين

لم يكن هذا القصور واضحًا في أي مكان أكثر من مسألة العلاقات المستقبلية مع الصين - التي اعتبرها جميع المراقبين بحق على أنها الأولوية الحقيقية لزيارة بايدن. في البيان المشترك الصادر في نهاية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أيد الجانبان النهج الثلاثي للتعاون والتنافس المنهجي المنصوص عليه بالفعل في الاتصال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي .2019[8] ولكن يمكن إعطاء معاني مختلفة تمامًا لمثل هذه الإرشادات العامة، اعتمادًا على الكيفية التي يعتزم بها الشريكان تعزيز مصالحهما الاقتصادية أو السياسية. وليس من المؤكد على الإطلاق أن الولايات المتحدة وأوروبا تشتركان في نفس الرأي بالضبط حول كيفية التعامل مع الصين على المدى الطويل. تعلن إدارة بايدن صراحة عزمها على الاحتفاظ بمكانتها القيادية العالمية قبل قوة بكين المتنامية باستمرار. على النقيض من ذلك، يبدو أن الأوروبيين أكثر تركيزًا على الحصول من القادة الصينيين على التزام واضح بالالتزام بالنظام الدولي القائم على القواعد، لا سيما في المسائل التجارية حيث تريد أوروبا فرض ساحة لعب متكافئة. وهنا يكمن عدم التوافق المحتمل بين الأوروبيين والإدارة الأمريكية، إذا التزمت الأخيرة بنهج المواجهة الحالي مع الصين.

هناك تناقضات إضافية في السياسة تلوح في الأفق على الرغم من الاتفاقات الواسعة التي تم التوصل إليها في العديد من بيانات القمة. فيما يتعلق بتغير المناخ، يعمل الاتحاد الأوروبي حاليًا على آلية تعديل الكربون التي سيتم تطبيقها على الواردات الأقل صداقة للبيئة - وهي مبادرة تثير قلقًا حقيقيًا من جانب الولايات المتحدة على أقل تقدير. بالنسبة للقرار المعتمد في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. اجتماع لإطلاق تعاون كامل في التجارة والتكنولوجيا، لا يزال الكثير بحاجة إلى المناقشة - حتى لو كان ذلك فقط لتجنب تولي الولايات المتحدة قيادة بارزة في المجالات ذات الأهمية الكبرى للصناعة الأوروبية. إن تحديد تطوير معايير جديدة، ووضع سياسات تنظيمية أو سياسات تنافسية، وإعادة موازنة سلاسل توريد أشباه الموصلات هي جهود حاسمة لا تستطيع أوروبا نقلها إلى شركائها الأمريكيين. تعتمد الميزة التكنولوجية المستقبلية للدول الأوروبية على قدرتها على البقاء في طليعة الابتكار والبحث. ستتطلب أي شراكة تكنولوجية مع الولايات المتحدة، مثل تلك التي تمت الموافقة عليها في اجتماع بروكسل، إجراء موازنة دقيقة إذا أراد الأوروبيون الاحتفاظ بنفوذهم ومصالحهم.

[8] https://carnegieeurope.eu/2021/06/30/unanswered-questions-from-biden-s-european-tour-pub-84869

3- الانسحاب من أفغانستان:

على الرغم من حقيقة أن الدول الأوروبية عارضت بشدة انسحاب الناتو من أفغانستان إلا أنها جميعًا ، بما في ذلك المملكة المتحدة ، خضعت للقرار الامريكي. فلماذا وافقوا؟ لماذا فشلوا في التصرف بشكل مستقل ولم يوافقوا على البقاء في أفغانستان حتى لو غادر الأمريكيون؟

لطالما كان هناك توتر بين استراتيجيات الأوروبيين والأمريكيين في أفغانستان. كانت الدول الأوروبية، وكذلك بعثة الاتحاد الأوروبي، أكثر تركيزًا على ما وصفه جو بايدن باستخفاف بأنه "بناء الدولة". كانت المساعدات التنموية، ودعم الشرطة المدنية، والصحة والتعليم - وخاصة للفتيات والنساء - وتمكين المجتمع المدني من الأنشطة التي شاركوا فيها في إطار كل من الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي هي أساس النشاط الاوروبي. اقترح تقرير صادر عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الاستراتيجية في عام 2011[9]، إلى جانب العديد من التوصيات السياسية الأخرى، نزع السلاح من البعثة الأفغانية والتركيز على بناء السلام. كان النهج الأمريكي مختلفًا جدًا. في السنوات الأولى، كان هناك نقاش بين أولئك الذين فضلوا ما أسموه "مكافحة التمرد المرتكزة على السكان" - نوع من نهج بناء الدولة العسكرية - وأولئك الذين فضلوا التركيز على مكافحة الإرهاب، واستهداف الإرهابيين بشكل مباشر. فاز الأخير بالجدل، وكان بايدن، بصفته نائبًا للرئيس، من أشد المدافعين المتحمسين عن مكافحة الإرهاب كوسيلة لتقليل وجود القوات على الأرض. من ناحية، أنتجت الضربات الجوية والغارات الليلية المتطفلة وهجمات الطائرات بدون طيار رد فعل مضاد. ومن ناحية أخرى، فإن تمويل الحلفاء المحليين في جهود مكافحة الإرهاب، بمن فيهم المجاهدون السابقون الذين دعمتهم وكالة المخابرات المركزية أثناء الحرب ضد الاتحاد السوفيتي والمسؤولين الفاسدين، يفسر سبب استحالة معالجة الفساد المنهجي الذي قوض شرعية الحكومة الأفغانية. ومع ذلك، شكّل سقوط كابول في يد طالبان معضلة كبير للأوروبيين، لقد كان ذلك نتيجة لسياسة دونالد ترامب في التفاوض مع طالبان، مع استبعاد الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني. وألزم الاتفاق الولايات المتحدة بالانسحاب بحلول مايو 2021. كان بايدن يتبع فقط ما وافق عليه سلفه. كان انهيار الحكومة الأفغانية خيارًا سياسيًا فعليًا وليس هزيمة عسكرية. ويبدو أنّ الاستيلاء على السلطة هذا الصيف كان نتيجة تصور سياسي بأن الولايات المتحدة قد غيرت مواقفها وأصبحت الآن تدعم طالبان. تم سحب الدعم اللوجستي الأمريكي، وفي الوقت نفسه، كان يُنظر إلى طالبان بشكل متزايد على أنها شريك في الهجمات على داعش. هذا هو السبب في أن القوات الأفغانية في النهاية لم تبد أي مقاومة. بالعودة إلى فبراير ومارس عندما كان بايدن يفكر في قرار الانسحاب، كان بإمكان الأوروبيين أن يقرروا البقاء بدون الأمريكيين. ما كان مطلوبًا في ذلك الوقت لم يكن الانسحاب بل تغيير الاستراتيجية بعيدًا عن التركيز على مكافحة الإرهاب ونحو مزيد من المدنية والأمن للأفغان. في الواقع، كانت فرصة في ذلك الوقت لتقديم نهج مختلف أكثر أوروبية. يجب أن تكون هناك محادثات سلام متعددة المستويات (إقليمية ووطنية ومحلية) تحت رعاية الأمم المتحدة، وتشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني، ووقف الضربات الجوية والطائرات بدون طيار.

كان يجب أن تبقى القوات الأوروبية في أفغانستان كجزء من وحدة الناتو تحت رعاية الأمم المتحدة. فبدلاً من تقديم الدعم اللوجستي للهجمات على المقاتلين، كانت مهمتهم هي دعم جهود قوات الأمن الأفغانية لحماية الأفغان من

[9] Afghanistan_2011-2014_Joint_Report_0

الهجوم والمراقبة والمساعدة في ضمان الاتفاقات على جميع المستويات. كان من الممكن أن يساهموا في نوع الاستقرار الذي يقوده المدنيون والذي اقترحه سابقًا معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الاستراتيجية.

يقال أحيانًا أن الأوروبيين كانوا يفتقرون إلى القدرة على القيام بعملية مستقلة، لكن مهمة الناتو في "عملية الدعم الحازم" كانت مجرد مهمة تدريبية. كانت أهمية وجودها نفسية بشكل أساسي. شارك فيها حوالي 12000 جندي، نصفهم من الأمريكيين. منذ أن وافق الاتحاد الأوروبي على استراتيجيته العالمية في عام 2016 [10]، كان يبني قدرة دفاعية مستقلة. من غير المقنع القول إن هذا العملاق الصناعي غير قادر حقًا على توفير الدعم اللوجستي لحوالي 10000 جندي أو في الواقع استبدال الدعم اللوجستي المقدم لقوات الأمن الأفغانية، خاصة إذا تم إنهاء العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب.

هناك حجة أكثر إقناعًا تتعلق بغياب الإرادة السياسية وعدم وجود اتفاق بين ألمانيا وفرنسا. يشاع أن ألمانيا تم شراؤها بالتزام بنشر قوات أمريكية إضافية في ألمانيا لردع المغامرات الروسية في أوكرانيا. وبمجرد سقوط كابول، خشي الأوروبيون من الانجرار إلى حرب استنزاف. يجدر النظر في اثنين من الوقائع المضادة. أولاً، لو بقي ترامب في السلطة، هل كان الأوروبيون أقل ميلًا لاتباع القيادة الأمريكية؟ هل شعروا أنه مع بايدن كرئيس، عاد الدور القيادي للولايات المتحدة؟ ثانيًا، إذا لم يحدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكانت المملكة المتحدة لا تزال جزءًا من سياسة الأمن والدفاع المشتركة، فهل كانت بريطانيا وفرنسا معًا على استعداد للدفع باتجاه بديل أوروبي؟ وهل ستتحمل أوروبا العبء الأكبر من العواقب - تدفق جديد للاجئين سيستخدمه اليمين المتطرف لتحقيق مكاسب انتخابية- أمر يبدو أنه لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل الاتحاد الأوروبي. إن الاحتمال الوحيد لسياسة خارجية ذات مغزى هو وجود قيادة سياسية مسؤولة بشكل مباشر أمام مواطني أوروبا، بدلاً من النوع البيروقراطي المجزأ للقيادة الذي يميز الاتحاد حاليًا.

لقد كشف انسحاب الناتو من أفغانستان عن العديد من التحديات الملحة أمام الاتحاد الأوروبي[11]:

أولاً: يتعلق بالهجرة، التي لها آثار سياسية داخلية واضحة. حتى هذه اللحظة، كان الأوروبيون فخورين بالترحيب بالعدد الصغير نسبيًا من الأفغان الذين دعموا القوات الغربية على الأرض. ولكن ماذا ستفعل أوروبا في الأشهر القليلة المقبلة عندما يطرق المزيد من اللاجئين أبوابها بعد فرارهم من أفغانستان هربًا من الفقر والجوع؟ حتى لو انتقل 90 % من هؤلاء الأفغان إلى دول مجاورة مثل باكستان وإيران، فليس من الواضح ما إذا كانوا سيبقون هناك. نظرًا للتأثير الشديد لوباء كوفيد -19 والصعوبات الاقتصادية واسعة النطاق في جنوب آسيا، سيكون من الحكمة أن يستعد الاتحاد الأوروبي لارتفاع حاد في الهجرة إلى أوروبا. يحتاج الاتحاد إلى تبني نهج متماسك تجاه المنطقة، بما في ذلك إيران، وقبل كل شيء، يحتاج إلى إبرام اتفاق الهجرة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان بعيد المنال حتى الآن. يحتاج الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى الوفاء بالتزاماته الدولية تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء، الأمر الذي سيتطلب جهدًا متعمدًا للتعامل مع مواطني الاتحاد الأوروبي لشرح هذه المسؤوليات.

[10] https://ecfr.eu/article/autonomous-in-afghanistan-how-the-europeans-could-have-stayed-after-us-withdrawal/

[11] https://ecfr.eu/article/europes-post-afghanistan-to-do-list/

ثانيًا: يتعلق بالقيم. لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يغض الطرف عن الطبيعة الرجعية المتأصلة لنظام طالبان، الذي يستخدم الدين والثقافة والتقاليد في محاولة لتبرير إنكاره لحقوق الإنسان لنصف سكان أفغانستان، خاصة النساء والفتيات.

ثالثًا: التحدي الجيوسياسي. هذا هو المكان الذي يلعب فيه الاستقلال الاستراتيجي المفتوح في أوروبا. كل من هذه الكلمات الثلاث - "مفتوح" و "استراتيجي" و "استقلالية" - مهمة لفهم ما هو مطلوب من الاتحاد الأوروبي بشكل كامل. لا يتعلق المفهوم بالاكتفاء الذاتي، بل يتعلق بالقدرة على التصرف حتى عندما يعني ذلك ممارسة القيادة المستقلة. أكد الاتحاد الأوروبي مثل هذه القيادة بشأن قضايا المناخ خلال عهد ترامب، على سبيل المثال. يتطلب الحكم الذاتي الاستراتيجي المفتوح أيضًا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تطوير فهم أوثق لمصالح سياستها الخارجية المشتركة: باستخدام حق النقض الوطني، اذ لا يوجد ببساطة أي حافز للتوصل إلى تفاهم مشترك يساعد في سد الخلافات بين الدول. كانت التحديات التي واجهتها الحكومات الأوروبية في إنقاذ مواطنيها من كابول بشكل مستقل تذكيرًا صارخًا بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تعزيز سياسته الخارجية والأمنية في عالم يعتمد على القوة بشكل أكبر، هذا ليس اختيارًا بل ضرورة.

رابعًا: تطبيق دروس الصراع الأفغاني على المنطقة التي تشكل أخطر تهديد أمني لأوروبا في منطقة الساحل والصحراء. هناك خطر متزايد من أن تصبح منطقة الساحل ملاذاً آمناً للإرهابيين المرتبطين بالقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، لا سيما وأنهم شجعوا ما يرون أنه انتصار جهادي في أفغانستان. إن سقوط أي من دول الساحل في مثل هذه المجموعة من شأنه أن يخلق مخاطر أمنية وهجرة خطيرة ليس فقط لدول جنوب الاتحاد الأوروبي ولكن الاتحاد ككل. سيكون لهذا أيضًا تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة - كما رأينا في تصاعد القرصنة في خليج غينيا في الأشهر الأخيرة - وشرق إفريقيا، حيث يشتبك المسلحون مع القوات الحكومية في أماكن مثل كابو ديلجادو في موزمبيق. لهذا السبب، يعتبر بعض الخبراء الأوروبيين أنه من الضروري وضع منطقة الساحل كأولوية خارجية وأمنية أوروبية.

الحقيقة الصعبة هي أن أوروبا ستحتاج إلى القيام باستثمار طويل الأجل في المنطقة، والعمل على الجمع بين التدخلات العسكرية والمدنية والتنموية بالتنسيق مع شركائها في مجموعة دول الساحل الخمس. هذا الامر يتطلب استثمارات كثيرة وتنسيقا كبيرا وترتيبات معقدة، قد يبدو من الصعب الان تحقيقها نظرا للظروف المختلفة التي تعيشها دول الاتحاد ومختلف الازمات التي تواجهها على الساحة الداخلية وحتى البنيوية في ظل تحديات اقتصادية وصحية واجتماعية كبيرة ومتطورة. ويبقى السؤال هنا، هل المسار الذي تسلكه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي محدد بوضوح؟ هل هم على استعداد لإظهار القيادة والإرادة السياسية اللازمتين للقيام بذلك.

4- بعد اسقاط أمريكا لصفقة الغواصات بين فرنسا وأستراليا: ازمة ثقة ام ذهاب نحو الانفصال الاستراتيجي؟

بعد اسقاط أمريكا لصفقة الغواصات بين فرنسا وأستراليا[12]، يبدو انّ مستقبل التعاون الأمريكي والأوروبي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بات محلّ تساؤل. يريد الأوروبيون - وخاصة الفرنسيون – أنه على واشنطن أن توضح قرارها بالتحالف مع أستراليا والمملكة المتحدة. لكن على الاتحاد الأوروبي أيضًا أن يقرر كيفية التعامل مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ. بحسب الخبيرة الأوروبية تارا فاتما، بدا الأمر كما لو أن "الاتحاد الأوروبي انتقل أخيرا من التنافر الاستراتيجي إلى الحكم الذاتي الاستراتيجي". في العامين الماضيين، نشرت كل من ألمانيا وفرنسا وهولندا استراتيجياتها الخاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأصدر الاتحاد الأوروبي أخيرًا استراتيجيته الخاصة بشأن المنطقة. لكن في نفس الوقت أعلنت الولايات المتحدة عن شراكة ثلاثية جديدة مع أستراليا والمملكة المتحدة. يتضمن الترتيب تقاسم تكنولوجيا الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية ويستلزم قيام الأستراليين بإلغاء عقد غواصة مع مجموعة نافال، وهي شركة فرنسية كبرى لتصنيع المعدات الدفاعية. سارع وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، ووزيرة الدفاع فلورنس بارلي، إلى إصدار بيان ردا على ذلك، انتقدوا فيه خيار شركاء "AUKUS" لاستبعاد فرنسا من النشاط المشترك في منطقة تعتبرها جميع الأطراف ذات أولوية. وشدد الوزراء على الدور الفرنسي الحالي وأهمية المشاركة الفرنسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ووصفوا الخطوة بأنها "تفتقر إلى التنسيق". علاوة على ذلك، زاد الانزعاج من حقيقة أن الأستراليين عقدوا اجتماعات وزارية مع الفرنسيين في نهاية أغسطس، حيث كرروا التزامهم بشراكتهم الاستراتيجية لكنهم لم يذكروا أي تفاصيل عن التحالف الناشئ. ولا حتى الولايات المتحدة التي لا تفتقر فرنسا إلى قنوات الاتصال معها قامت بذلك. لا يزال الغضب الفرنسي مستعرًا وظهر لو دريان على شاشة التلفزيون الوطني ليعلن: "كان هناك كذب، وازدواجية، وخرق كبير للثقة، كان هناك ازدراء..". كما قال إن سحب السفراء لأول مرة في تاريخ العلاقات الثنائية كان عملاً "رمزيًا للغاية" لإظهار "وجود أزمة خطيرة بيننا".

في الواقع، هناك ثلاث قضايا منفصلة - لكنها متداخلة - في هذا الباب. الأولى تشمل خسارة الفرنسيين لعقد ضخم (على الرغم من أنه من أصل عقد بقيمة 56 مليار يورو، كان 8 مليار يورو "فقط" للجزء الفرنسي) والطريقة المستخدمة للإعلان عن الإلغاء. والثانية هي ما يريده الأمريكيون بالفعل من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأمور منطقة المحيطين الهندي والهادئ. بينما الأخيرة فهي ما إذا كان الأوروبيون سعداء بزيادة بصمتهم وقدراتهم في هذه المنطقة الحيوية. بالنسبة لباريس، فإن الإذلال لا يكمن فقط في الطبيعة السرية للصفقة - قيد الإعداد لعدة أشهر - ولكن أيضًا في تهميشها بحكم الأمر الواقع عن جزء من العالم، في السنوات الأخيرة، ضغطت بشدة على أوروبا للاستثمار فيها. في الواقع، في عام 2018، اختار ماكرون سيدني كموقع لإطلاق الإستراتيجية الفرنسية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. يوجد في فرنسا 1.6 مليون مواطن في المنطقة، ومناطقها الاقتصادية الحصرية هناك مجتمعة هي ثاني أكبر مناطق العالم.

تساعد هذه الخلفية في تفسير سبب قول الوزراء والمسؤولين والعديد من المراقبين في باريس إن ما حصل من ازمة سيمهّد الطريق الآن لمزيد من الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي. ومع ذلك، تبقى هذه اللحظة مخاطرة بالنسبة للفرنسيين قبل توليهم رئاسة الاتحاد الأوروبي في عام 2022، والتي كانوا يرغبون في استخدامها لتعزيز الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي

[12] https://ecfr.eu/article/after-aukus-the-uncertain-future-of-american-and-european-cooperation-in-the-indo-pacific

وتعزيز التركيز على المحيطين الهندي والهادئ. في الواقع، لا يتم مشاركة وجهة النظر الفرنسية حول ما يجب أن يحدث بعد ذلك على نطاق واسع في أي مكان آخر في الاتحاد الأوروبي: لم تصدر برلين أي رد على اعلان AUKUS ، على الرغم من زيارة أنجيلا ميركل إلى باريس يوم الإعلان، ولا لاهاي. لم تصدر بروكسل سوى بيان صادر عن أورسولا فون دير لاين والذي أصدرته بعد أربعة أيام من الإعلان، بينما أعرب رئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل عن إحباطه من حليف أوروبا الأمريكي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالية في نيويورك. يعتبر بعض المراقبين أنّ هذا التطور يجب أن يمثل نهاية جهود الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي، إذا كانت تعني الانفصال عن الولايات المتحدة. لم يستلزم أي تعريف للاستقلال الاستراتيجي الأوروبي الانفصال عن الولايات المتحدة. لكن يبقى السؤال - الذي طرحه فوز بايدن في الانتخابات ولكنه لا يزال دون حل - حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه العلاقة المتجددة عبر الأطلسي بينما تواصل واشنطن التركيز على القضايا المحلية وتحول انتباهها إلى آسيا.

يبدو أن هذا الأخير عملية حتمية، بدأت في عهد باراك أوباما. في هذه الحالة، فإن السؤال الرئيسي الذي يواجه عواصم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هو: ما هي توقعات واشنطن من الأوروبيين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؟ دون تلقي إجابات، تخاطر أزمة AUKUS بترك الجرح يتفاقم لفترة أطول بكثير من الأذى الناجم عن الصفوف السابقة عبر المحيط الأطلسي، فهذه المرة، ضربت باريس بعمق شديد. في سياق تطلب فيه الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين التنسيق معها لمواجهة الصين في المحيطين الهندي والهادئ، يتساءل صناع السياسة الأوروبيون عما حدث؟ لكن هل الأوروبيون مستعدون لتوسيع بصمتهم في المحيطين الهندي والهادئ استجابة لطلبات الولايات المتحدة؟ يبدو أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ - التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء - تشير إلى استعداد للقيام بذلك. لكن الافتقار إلى التنسيق والتواصل مع الحليف الرئيسي لأوروبا - والضامن الأمني لمعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - يترك مجالًا للقلق.

تدعو استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى تعميق مشاركة الاتحاد "مع الشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ للاستجابة للديناميكيات الناشئة التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي". باختصار، للرد على التفوق الصيني المتزايد. وهنا تكمن الصعوبة: في الوقت الذي تظهر فيه الورقة الجديدة التي أعدها الأوروبيون[13] حول التحدي الهندي والمحيط الهادئ، لا تزال أوروبا لديها "نهج متناقض" تجاه بكين يأتي من الاختلافات العميقة بين الدول الأعضاء حول كيفية التعامل مع الصين. تشجع الورقة الاتحاد الأوروبي - حيث تضع إستراتيجيتها في المحيطين الهندي والهادئ - على العمل مع الشركاء الرئيسيين في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية - البلدان التي حظيت فيها AUKUS بقبول كبير عندما تم الإعلان عنها لأنهم أكثر اعتمادًا على الصين اقتصاديًا وأقرب جغرافيًا. مرة أخرى، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه في مواجهة خيار: لا يزال القادة الفرنسيون غاضبين، لكن باريس لا تزال أيضًا العاصمة الأوروبية الأكثر طموحًا فيما يتعلق بأجندة سياستها الخارجية. لقد دفعت من أجل أجندة الاتحاد الأوروبي للمحيطين الهندي والهادئ في وقت مبكر من عام 2018 وتعتبر نفسها لاعباً في المنطقة. وهي تتفهم المخاوف التي يحملها الشركاء الآخرون في المحيطين الهندي والهادئ فيما يتعلق بأنشطة الصين الاقتصادية والعسكرية. لكي تمضي الأمور قدما، ينتظر الفرنسيون تفسيرا من الولايات المتحدة حول نهجها.

[13] https://ecfr.eu/special/moving-closer-european-views-of-the-indo-pacific/

لكن يبقى الحد الأدنى بالنسبة للأوروبيين هو الحاجة إلى الاستعداد، بشكل مثالي مع أمريكا، لمواجهة الصين وإعادة تعريف الشراكة عبر الأطلسي - خاصة إذا كانت ستصبح أساسًا لنظام عالمي جديد.